نقابة المستشفيات: لتوفير مقوّمات الإستمرارية

في ٢٦ آب الفائت ، ناشد مجلس نقابة المستشفيات الهيئات الضامنة الرسمية «الإسراع في إنجاز المعاملات الإدارية تنفيذاً للعقود المبرمة بينها وبين المستشفيات». ووزير المال علي حسن خليل «تسديد الـ ١٢٠ مليار ليرة بموجب سندات خزينة وفق القانون ٢٢٥ الصادر في ٢٠١٢/١٠/٢٢، وصرف جداول المستحقات المرسلة من الجهات العسكرية والبالغة قيمتها ٩٢,٥ مليار ليرة». كما طالب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بـ»ضرورة رفع قيمة السلفات الشهرية التي تسدّد للمستشفيات».

وعقد مجلس النقابة اجتماعاً دورياً برئاسة سليمان هارون قيّم خلاله مسار الإتصالات مع المعنيين كافة بالشأن الصحي، من أجل حل المشكلات التي يعاني منها القطاع نتيجة تفاقم ازمة مستحقاته في ذمة الهيئة الضامنة الرسمية، والتي ترتد سلباً على أداء الخدمات واستمرارية بعض المستشفيات في تحمّل مسؤولياتها. وصدر عنه البيان الآتي:

١- مناشدة الهيئات الضامنة الرسمية الإسراع في إنجاز المعاملات الإدارية تنفيذاً للعقود المبرمة بينها وبين المستشفيات، وكذلك مناشدة وزير المال علي حسن خليل الذي لمسنا منه دائماً كل تفهّم وتجاوب كي يعمد الى:

أولاً – تسديد الـ ١٢٠ مليار ليرة بموجب سندات خزينة وفق القانون ٢٢٥ الصادر في ٢٠١٢/١٠/٢٢.

ثانياً- صرف جداول المستحقات المرسلة من الجهات العسكرية والبالغة قيمتها ٩٢,٥ مليار ليرة لبنانية.

٢- مطالبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بضرورة رفع قيمة السلفات الشهرية التي تسدد للمستشفيات، حيث أصبحت دون القيمة الفعلية للفواتير وهي لا تواكب زيادة حجم طلبات الإستشفاء المرتفعة.

إن مجلس نقابة المستشفيات إذ يؤكد الإلتزام الكلي للمستشفيات بتأدية واجباتها على أكمل وجه كما كانت حتى في أدق الظروف، يتمنى على جميع المعنيين إيلاء الشأن الصحي وحقوق المستشفيات الإهتمام اللازم والمساعدة في توفير مقوّمات الإستمرارية والبقاء للقطاع كي يتابع عمله في تقديم الخدمات ذات الجودة المطلوبة لجميع المواطنين بدون أي تمييز، خصوصاً ان المستشفيات تمرّ في مرحلة صعبة جداً في الوقت الراهن، بسبب غياب السيولة النقدية اللازمة لتسيير أعمالها من جهة، ومن جهة ثانية في ضوء إصرار العدد الأكبر من مستوردي الأدوية والمستلزمات الطبية على عدم تسليم المعدات والمواد الضرورية لزوم العلاج والاستشفاء، قبل قبض مستحقاته في الوقت المحدد، هو أمر صار مستحيلاً بعدما استنفدت المستشفيات كل التسهيلات المصرفية المتوفرة لها».

نقابة المستشفيات: حملات التشهير ضد القطاع ناجمة عن تقصير الدولة في تسديد متوجباتها له

أعربت الجمعية العمومية لنقابة المستشفيات التي انعقدت برئاسة المهندس سليمان هارون بتاريخ ١٦ ايلول الفائت، عن أسفها لحملات التشهير التي تطال القطاع بشكل متكرر، في وقت يرزح فيه تحت أعباء مالية تتحمّل مسؤوليتها الدولة المقصّرة، الى جانب العقود الاذعانية التي تفرض على المستشفيات.

وقد جاء في بيان صادر عن النقابة:

اولاً: تأسف المستشفيات الخاصة لحملات التشهير التي تطالها بشكل متكرر في الوقت الذي ترزح فيه تحت اعباء مالية ناجمة عن تقصير الدولة المزمن في تسديد ما يترتب عليها من مستحقات للمستشفيات. ان تشويه سمعة المستشفيات يؤدي حكماً الى حجب الرؤية عن العلل الاهم الواجب معالجتها، وبالتالي يجهض اية محاولة جادة لاصلاحات جذرية في القطاع الاستشفائي.

كما تؤكد المستشفيات الخاصة ان سبب الخلل الاساسي في العلاقة بينها وبين الجهات الضامنة الرسمية يكمن في العقود الاذعانية وشروطها التعجيزية التي تفرضها الدولة بدل من ان تلعب دور الشريك العادل الذي يسهر على ان يصل لكل صاحب حق حقه.

ثانياً: أخذت المستشفيات علماً انه لغاية تاريخه لم تصدر مذكرة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باعتماد قرار تسعير الادوية الصادر عن وزارة الصحة رقم ١/١١٣١ والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩. لذلك قررت المستشفيات استيفاء الفارق بين تسعيرة الضمان والتسعيرة الرسمية مباشرة من المريض على ان تكون بمثابة تأمين ريثما يلتزم الضمان بالسعر الرسمي.

ثالثاً: عملت نقابة المستشفيات على تخفيض اسعار المغروسات الطبية التي تستعمل في عمليات العظم بنسبة ٢٥٪ ونجحت في هذا المسعى بما وفر ملايين الدولارات على المواطنين والجهات الضامنة. وهي اذ لفتت الى ان اسعار المستلزمات الطبية لبعض العمليات الاخرى هي دون مستوى الكلفة، لم يؤخذ برأيها بالرغم من المطالبات المتكررة، وبالتالي فان المستشفيات تطالب ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمراجعة لائحة المستلزمات الطبية التي صدرت بموجب المذكرة رقم ٥٠٧ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢١ بخصوص المستلزمات التي لا يمكن تأمينها وفقاً للاسعار الواردة في اللائحة والتي تقدمت نقابة المستشفيات بطلب تعديلها.

رابعاً: الطلب الى ادارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مراجعة وتعديل قيمة السلفة لكل مستشفى وفقاً لمعدل الفوترة الحالي مع الأخذ بعين الإعتبار قيمة المستحقات المتراكمة لكل مستشفى والتي ازدادت لمعظم المستشفيات خلال العامين الأخيرين، علماً ان الخيار الأفضل هو تصفية وتسديد الفواتير ضمن مهل معقولة دون الحاجة الى مبدأ السلفة الذي يؤجل المشكلة ويراكمها.

خامساً: الطلب الى ادارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الإسراع في تصفية الفواتير ضمن مهل معقولة كي تستطيع المستشفيات متابعة حساباتها وتسويتها والمراجعة بخصوص اية فروقات غير مبررة.

سادساً: الطلب الى وزارة الصحة العامة مراجعة التعرفات ولا سيما مكونات الأعمال بالبدل المقطوع وسواها والتي مضى على اعدادها اكثر من ١٥ عاماً بغية تصحيحها وتمكين المستشفيات من استقبال الحالات وفقاً لأحكام العقود، اذ ان العديد من التعرفات المعمول بها حالياً لا يسمح بتوفير المستلزمات المطلوبة وفقاً للتقنيات الجراحية والعلاجية التي تنص عليها معايير الإعتماد، علماً انه من غير الجائز تكليف المرضى بمبالغ اضافية يشار اليها في وسائل الإعلام بتعبير الفروقات والتي هي عبارة عن قيمة المستلزمات غير المشمولة ضمن مكونات العديد من الأعمال الجراحية والتداخلية التي تتضمنها جداول تعرفات وزارة الصحة العامة، والتي لا يمكن اجراء تلك الأعمال دون استعمالها.

سابعاً: مناشدة مجلس الوزراء وخصوصاً اصحاب المعالي كل من وزيري الصحة العامة والمال العمل الحثيث لتسديد عقود المصالحة للمستشفيات عن مستحقاتها المتراكمة للفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١ ووضع الآليات والمراسيم اللازمة، إذ ان عدم تسديد المبالغ المذكورة يساهم في تعقيد الأمور وإلحاق الضرر بالأوضاع المالية للمستشفيات عامة.

ثامناً: تؤكد المستشفيات على ضرورة اعادة النظر في العقود مع مختلف الجهات الضامنة كي تصبح متوازنة، وهذا هو مسلك ضروري للقيام بالاصلاحات الملحة في القطاع الاستشفائي.

تاسعاً: قررت الجمعية العمومية الابقاء على جلساتها مفتوحة لمواكبة الامور واتخاذ المواقف المناسبة.